

قانون - رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١

بإصداره - قانون الضريبة على الاستهلاك

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

بعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الضريبة على الاستهلاك .

(المادة الثانية)

تلغى القوانين والقرارات الصادرة بفرض أي ضريبة أو رسوم على الإنتاج أو الاستهلاك كما تلغى قرارات فروق أسعار (رسم الخزانة) ، كما تلغى ضريبة الجهد المفروضة على بعض الأصناف والإتاوة المقررة على أجهزة التليفزيون ويلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ويستمر العمل بالإعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الوارددة بالحدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره وذلك في الحدود الصادر بها الإعفاء . ولا يعفي من ضريبة الاستهلاك مالم ينص صراحة على ذلك قانون الإعفاء .

(المادة الثالثة)

نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويتم به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره . ويصدر وزير المالية اللوائح والقرارات الازمة لتنفيذها خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون منقوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٤٠١ (٢٥ يوليه سنة ١٩٨١)

حسني مبارك

قانون الضريبة على الاستهلاك

الباب الأول

أحكام تمهيدية

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

الوزير : الوزير الذي تتبعه مصلحة الضرائب على الاستهلاك .

رئيس المصلحة : رئيس مصلحة الضرائب على الاستهلاك .

المصلحة : مصلحة الضرائب على الاستهلاك .

الساعة : كل مادة متوجة صناعياً أو مستوردة ، وردت في الجدول المرافق لهذا القانون أو أضيفت إليه طبقاً لأحكامه .

الضريبة - الضريبة المفروضة وفق أحكام هذا القانون .

المخزن : ينشأ المخزن طبقاً لأحكام هذا القانون لاستعماله في تخزن السلع الخاضعة للضريبة فور إنتاجها السجها وسداد الضريبة المستحقة عليها .

سحب السلعة : نزوحها من مكان إنتاجها أو من المخازن .

الملتزم بالضريبة : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتوريد الضريبة إلى الدولة سواء كان صناعياً أو مستورداً .

المتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوي يتبع سلعاً خاضعة لأحكام هذا القانون .

الباب الثاني

فرض الضريبة واسمه حقوقها

مادة ٢ - تفرض الضريبة على السلع الواردة بالحدود المرافق لهذا القانون باللغات الموضحة قرين كل منها .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعديل هذا الجدول ، على أن يعرض القرار على مجلس الشعب خلال خمسة أشهر يوماً من تاريخ صدوره إذا كان المجلس قائماً أو في أول اجتماع له في حالة حل المجلس أو وقف جلساته .

فإذا لم يقره المجلس ألغى القرار ، مع اعتبار ما تم تحصيله قبل الإلغاء صحيحًا .

مادة ٣ — تسرى أحكام هذا القانون على كل منتج صناعي وعلى كل مستورد لسلع خاضعة للضريرية .

مادة ٤ — تستحق الضريرية بمحرر بيع السلعة ويعتبر في حكم البيع قيام منتج السلعة باستعمالها في أغراض خاصة أو شخصية ، كما يعتبر في حكم البيع سحب السلعة من أماكن تصنيعها أو من المخازن .

أما السلع المستوردة الخاضعة لأحكام هذا القانون فتستحق الضريرية عليها بتحقق الواقعية المنشئة للضريرية الجمركية وتحصل وفقا للإجراءات المقررة للضريرية الجمركية .

وتستحق الضريرية على السلع — سواء كانت محلية أو مستوردة — التي تstem الـ داخل المناطق الحرة وكذلك على السلع التي تباع في الأسواق الحرة بغرض الاستهلاك المحلي .

مادة ٥ — لا تتحقق الضريرية على السلع الواردة إلى المناطق الحرة أو التي تنقل من مصانع إنتاجها أو من المخازن إلى هذه المناطق ، أو فيما بينها وكذلك السلع العابرة بشرط أن يتم النقل تحت الرقابة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات الواجب اتباعها في نقل هذه السلع والضوابط المطلوبة .

مادة ٦ — تعامل السلع المصنعة في المناطق الحرة الصناعية معاملة السلع المستوردة عند سحبها للاستهلاك أو الاستهلاك المحلي .

مادة ٧ — لا تتحقق الضريرية على السلع المصدرة للخارج وذلك وفقا للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٨ — السلع المسحوبة من المخازن أو المناطق الحرة أو الأسواق الحرة بالمخالفة للقواعد المقررة قانونا وكذلك السلع التي يتبع عدم وجودها لدى مراجعة حسابات المخازن في تلك الأماكن تخضع لأعلى فئات الضريرية النافذة في تاريخ آخر إخراج أو اكتشاف عدم وجودها أو تاريخ وقوع المخالفه إذا أمكن تحديده أو تاريخ إنتاج السلعة أو استيرادها .

مادة ٩ — تخضع السلع المهرية لفئات الضريرية النافذة في تاريخ وقوع الجريمة فإذا تعدد تحديده تخصيص لفئات الضريرية النافذة وقت الضبط .

الباب الثالث

تقدير القيمة

مادة ١٠ - في حالة اتخاذ قيمة السلعة أساساً لربط الضريبة ، تقدر قيمة السلع المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة بسعر بيع المنتج للسلعة المائدة في السوق في الظروف العادلة . وتقدير قيمة السلع المستوردة بنفس القيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية . وللوزير بالاتفاق مع الوزيرختص أن يصدر قوائم بأسعار بعض السلع تتخذ أساساً لربط الضريبة .

مادة ١١ - إذا ثبتت المصلحة أن قيمة السلعة حسب إقرار الملتزم بالضريبة لا تتفق وأحكام المادة السابقة يتبعها تعديل القيمة وفقاً للقانون مع عدم الإخلال بأية إجراءات أخرى ينص عليها في هذا الشأن .

كما يتبع على المصلحة تعديل كمية السلعة المبينة بإقرار الملتزم بالضريبة وحساب الضريبة المستحقة على قيمة الكمية العدالة وفقاً لأحكام المادة السابقة إذا ثبت أن العناصر الداخلة في الإنتاج في شأنها - طبقاً للمعدلات العادلة للإنتاج - الوصول بالإنتاج إلى كمية أكبر من تلك الواردة بالإقرار .

ولصاحب الشأن في جميع الأحوال التظلم من تقدير المصلحة وفقاً للإجراءات المبينة في هذا القانون .

مادة ١٢ - للمصلحة عند الاقتضاءأخذ عينات من بعض السلع للتحليل وأن تستعين بهن تواه من الخبراء ، ولصاحب الشأن أن يطلب إعادة التحليل على حسابه . وتنظم اللائحة التنفيذية طرق وإجراءات أخذ العينات .

الباب الرابع

الفواتير والإقرارات والإخطارات والدفاتر والسجلات

مادة ١٣ - على كل ملتزم بالضريبة أن يحرر فاتورة عند بيع أي سلعة من السلع المحلية الخاضعة للضريبة .

وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات الواجب توافرها في الفواتير والقواعد والإجراءات التي تكفل انتظام الفواتير وتيسير مراقبة انتظامها وراجعتها .

مادة ٤ - على كل ملتزم بالضريبة خاضع لأحكام هذا القانون أن يمسك دفاتر وسجلات منتظمة يرصد فيها الآتي :

(أ) العناصر الداخلة في الإنتاج .

(ب) بيانات السلع المنتجة والمسحوبة وكذلك العمليات التي يقوم بها .

وعليه الاحتفاظ بذلك الدفاتر والسجلات وصور الفواتير المشار إليها في المادة (١٣) لمدة خمس سنوات تالية لانتهاء السنة التي أجرى فيها القيد بالدفاتر والسجلات أو حررت فيها الفواتير وذلك كله على الوجه الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٥ - على كل ملتزم بالضريبة أن يقدم للمصلحة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر إقرارا شهريا على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية موضحا القيمة الإجمالية للسلع المباعة وكيمياتها خلال الشهر السابق على تقديم الإقرار وقيمة الضرائب المستحقة على هذه السلع .

كما يلتزم بتقديم هذا الإقرار ولو لم يكن قد حقق بيوعا خلال الشهر ولا وزير بقرار منه أن يضيف إليه إقرارات أخرى .

مادة ٦ - إذا لم يقدم الملتزم بالضريبة الإقرار المعاد المنصوص عليه في المادة السابقة تقدر المصلحة الضريبة عن فترة المحاسبة آخذة في الحسبان الأسس التالية :

(أ) البيانات الواردة في السجلات والدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون بشرط أن تكون معتمدة من أحد المحاسبين أو المراجعين الذي مضى على مزاولته المهنة مدة لا تقل عن ثمان سنوات .

(ب) بيان الأسس التي استندت إليها المصلحة في تقدير الضريبة . وذلك كله دون الإخلال بالمساءلة الجنائية .

والمصلحة بعد مراعاة الأسس السابق ذكرها تصحيح الإقرار وتعديلاته في حالة عدم موافقتها عليه .

ويحظر الممول بذلك أن يتظلم منه لرئيس المصلحة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار وذلك طبقا للأحكام الواردة في المـ١٢ ، ٢٢ ، ٢٣ .

ويعتبر التقدير الذي تجربه المصلحة نهائياً إذا لم يتم التظلم خلال الموعد المشار إليه.

مادة ١٧ — على المنشآت التي تستورد سلعاً خاضعة للضريرية أن تقدم إلى المصلحة إقراراً شهرياً يوضحها به الكيارات التي قامت باستيرادها وقيمة الضريبة المسددة إلى مصلحة الجمارك وذلك على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية ويقدم هذا الإقرار خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي .

مادة ١٨ — على كل مالك أو مستأجر أو متتفق بعقار مخصوص كله أو بعضه لتصنيع سلعة ما أو تخزينها أن يقدم إلى المصلحة خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون إخطاراً مينا به أماكن التصنيع أو التخزين التي يزاولها شاغل المكان أو الأماكن وأهم المستغل سواء كان المالك أو المستأجر أو المتتفق — ويقدم الإخطار بالنسبة للأماكن التي يزاولها أو تأجيرها بعد العمل بهذا القانون خلال شهر من تاريخ الإشغال أو الدأجير .

كما يقدم الإخطار كذلك خلال شهر من تاريخ النزول عن الإيجار أو إنهائه ويقع عبء الإخطار على المالك أو المستأجر أو المتتفق .

الباب الخامس

الترخيص

مادة ١٩ — لا يجوز إنشاء أو تشغيل أي مصنع أو معمل لإنتاج سلعة خاضعة للضريرية إلا بعد الحصول على ترخيص خاص بذلك من الجهة الإدارية المختصة طبقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الصناعة بالاتفاق مع الوزير .

ويلتزم صاحب المصنع أو المعمل بإخطار المصلحة بحصولة على الترخيص كما يلتزم بإخطارها بأى تعديل أو تغيير أو إضافة في المصنع أو المعمل أو وسائل الإنتاج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التنفيذ .

وعلى الجهة مانحة الترخيص أن تخطر المصلحة بما تمنحه من تراخيص خلال عشرة أيام من تاريخ منحها وعلى المصانع القاعدة وقت صدور هذا القانون إخطار المصلحة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به بالترخيص الصادرة لهم في هذا الشأن .

مادة ٢٠ — على كل متوج لسلعة خاضعة أن يخطر المصلحة بتوقف العمل بالمنتج والمعلم لأى سبب كان وسواء كان توقفا كليا أو جزئيا ، وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ التوقف الكلى أو الجزئي .

وعليه كذلك إخطارها خلال ثلاثة أيام من تاريخ إنتهاء فترة التوقف .

مادة ٢١ — على كل من يرغب في استيراد أو حيازة أجهزة يمكن استعمالها في تقطير الكحول أو تحويله أو تكريبه ، وكل من يزاول صناعة هذه الأجهزة أو يتجرب فيها أن يخطر المصلحة قبل الشروع في اتخاذ الإجراءات الازمة لذلك بشهر على الأقل .

وبين اللائحة التنفيذية البيانات التي يتضمنها هذا الإخطار ولا يسرى حكم هذه المادة على المعامل الحكومية .

الباب السادس

التظلمات

مادة ٢٢ — للالتزام بالضريبة أن يتظلم من خضوع سلعة ما للضريبة أو تقدير المصلحة لكتبة الإنتاج أو تحديد قيمتها .

ويكون التظلم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول يوجه لرئيس المصلحة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار المتظلم بالقرار .

ويشترط لقبول التظلم أن يكون مصحوبا بما يدل على سداد المتظلم للضريبة المستحقة من إقراره المنصوص عليه في المادة ١٣ من هذا القانون .

وعلى رئيس المصلحة أو من يفوضه — إذا لم يقبل التظلم خلال ثلاثة أيام من استلامه — أن يحيله إلى لجنة تشكل بقرار منه ، من ثلاثة من موظفي المصلحة الفنيين الذين لم يسبق لأيهم الاشتراك في القرار موضوع التظلم .

مادة ٢٣ — على الجنة المشار إليها في المادة السابقة بحث التظلم أو إبداء رأيها فيه خلال مدة عشرة أيام من تاريخ إحالته التظلم إليها ورفعه لرئيس المصلحة لإصدار قرار بشأنه في خلال مدة عشرة أيام أخرى ويعتبر عدم رد المصلحة على المتظلم في خلال عشرين يوما بثابة قرار برفض تظلمه .

الباب السابع

مخازن الإيداع

مادة ٢٤ — يجوز إيداع السلع المنتجة محلياً في مخازن عامة أو خاصة دون أداء الضريبة
فنها — أما إيداع الساع المستوردة فتتخضع لأحكام المستودعات الواردة بقانون الجمارك.
ولا يجوز إدخال السلع الخاضعة للضريبة إلى مخازن الإيداع العامة أو الخاصة أو إخراجها
منها إلا وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ — ينشأ مخزن الإيداع العام برخيص من الوزير ويحدد هذا الترخيص مكان
المخزن وشروط استغلاله وأجور التخزين والنفقات الواجب أداؤها إلى المصلحة والضمانات
الواجب تقديمها وغير ذلك من الأحكام المتعلقة به .

وتحدد الشروط والأوضاع المتعلقة بوصفات المخازن وإدارتها بقرار من الوزير بالاتفاق
مع الجهات المختصة .

مادة ٢٦ — يجوز الترخيص بإنشاء مخازن إيداع خاصة لتخزين السلع الخاضعة للضريبة
في أماكن إنتاجها أو في أي مكان آخر .

ويصدر الترخيص بإنشاء المخزن الخاص بقرار من رئيس المصلحة بعد استيفاء الشروط
والمواصفات التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير ويحدد في الترخيص مكان مخزن الإيداع
ومواصفاته .

مادة ٢٧ — لا يجوز سحب السلع الخاضعة للضريبة من مخازن الإيداع العامة أو
الخاصة إلا بعد سداد الضريبة المستحقة أو بعد تقديم ما يضمن سدادها في حالة نقل السلعة
بغرض إيداعها مخزن إيداع آخر مرخص به أو بغرض تصديرها للخارج أو إلى منطقة حرة
في الحالات الأخرى التي يجوز فيها الفائزون ذلك .

وذلك كلها بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس المصلحة .

مادة ٢٨ — للصلاحية الحق في الرقابة على مخازن الإيداع العامة أو الخاصة ويكون
المرخص له مسؤولاً وحده أمام المصلحة عن البضائع المودعة فيه .

مادة ٢٩ - لصلاحية الحق في جرد مخازن الإيداع العامة أو الخاصة في أي وقت وفي كل الأحوال يجب جرد هذه المخازن على الأقل مرة كل عام .

مادة ٣٠ - يكون المرخص له بمخزن الإيداع العام مسؤولاً أمام المصالحة عن جميع التزامات أصحاب السلع الناشئة عن إيداعها لديه .

مادة ٣١ - لا تقبل السلع الحاضنة لاضرية في مخازن الإيداع إلا بعد تقديم بيان إيداع يحرر وفقاً للنموذج الذي يحدده رئيس المصالحة .

مادة ٣٢ - تكون المسئولية عن توريد الضريبة المستحقة على البضائع المودعة بمخازن الإيداع العامة في حال الزبادة أو التقص في الأرصدة المودعة على الوجه الآتي :

(أ) تكون المسئولية عن النقص على المرخص له بالمخزن متى كانت الساع قد سلمت إليه بحالة ظاهرية سليمة .

(ب) إذا كانت السلع المطلوب إدخالها المخزن بحالة ظاهرية تكشف عن نقص في كيتها فإن المسئولية تكون على طالب التخزين بشرط أن يقوم المرخص له بالمخزن أو نائبه بإثبات حالتها بحضور ممثل المصالحة .

(ج) تقع المسئولية عن الزبادة التي تظهر بالمخزن على طالب التخزين .

وفي جميع الأحوال ترفع المسئولية عن العجز أو التلف الناتج عن قوة قاهرة أو كان ذلك في حدود نسبة السماح المتعارف عليها للأسباب الطبيعية وفقاً لطبيعة كل سلعة وذلك على الوجه الذي يبينه قرار من الوزير .

مادة ٣٣ - تحدد المسئولية بالنسبة لاستحقاق الضريبة فيما يتعلق بمخازن الإيداع الخاصة على كامل كميات السلع المودعة بها دون التجاوز عن أي نقص أو تلف يحدث مالم يكن ذلك ناشئاً عن قوة قاهرة أو كان ذلك في حدود نسبة السماح المتعارف عليها للأسباب الطبيعية وفقاً لطبيعة كل سلعة وذلك على الوجه الذي يبينه قرار من الوزير .

الباب الثامن

الاعفاءات من الضريبة وردها

مادة ٤٣ — تعفى السلع من الضريبة في الحالتين الآتىتين :

١ — العينات التى تستهلك فى أغراض التحليل بالمعامل الحكومية .

٢ — يعفى بشرط المعاملة بالمثل وفقاً لبيانات وزارة الخارجية ما يشتري أو يستورد للاستعمال الشخصى إلى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلى العاملين (غير الفخريين) المعينين في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وعلى ما تشتريه وتستورده السفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية والاستعمال الرسمى عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والأدخنة .

مادة ٤٥ — يجوز بقرار من الوزير إعفاء بعض السلع من الضريبة في الحالتين الآتىتين :

١ — ما يستورد للاغراض العلمية أو التعليمية أو الثقافية بواسطة المعاهد العلمية والتعليمية ومعاهد البحوث العلمية .

٢ — الهبات والتبرعات والهدایا للجهاز الادارى للدولة أو وحدات الحكم المحلي ويصدر بالإعفاء قرار من الوزير في كل حالة على حدة .

مادة ٤٦ — لا يجوز التصرف في الساع المعفاة من الضريبة أو استعمالها في غير الغرض الذى أعفيت من أجله خلال الخمس سنوات التالية للإعفاء إلا بعد أخطار المصالحة وسداد الضرائب المستحقة وفقاً لقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ التصرف .

مادة ٤٧ — ترد الضريبة السابقة تحصيلها على السلع التي يتم تصديرها للخارج سواء صدرت بحالتها أو أدخلت في سلع أخرى ، وفي كل الأحوال لا يرد إلا ما سبق تحصيله على الكيمايات التي تم تصديرها بالفعل .

وعلى طالب الاسترداد أن يتقدم للمصلحة بطلب كتابي بذلك مؤيداً بالمستندات وفقاً للشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

الباب التاسع

تحصيل الضريبة

مادة ٣٨ - تستحق الضريبة بتحقق الواقع المنشئ لما وعلى المتوج الملتزم بالضريبة أن يقوم بسدادها فور مطالبته بذلك أولاً بأول وفي جميع الأحوال يلتزم بتوريد حصيلة الضريبة "دوريا" كل عشرة أيام وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وفي حالة عدم السداد في الموعد المحدد تستحق المصالحة تعويضاً يعادل أعلى سعر فائدة معان في البنك المرتزى عن رصيد المبلغ المتأخر سداده وذلك عن فترة التأخير، وللمصالحة تحصيل التعويض مع الضريبة وبنفس إجراءاتها وذلك كله دون إخلال بالمساءلة الجنائية .

وتؤدى الضريبة على السلع المستوردة عند أداء الضريبة الجمركية وفقاً للإجراءات الجمركية المقررة .

مادة ٣٩ - للاصلاح أن تلزم بعض المنشآت التي تنتج سلعاً سريعة التوزيع أو الاستهلاك بطبيعتها أن تودع لديها مقدماً مبالغ تحت حساب الضريبة بما لا يتجاوز متوسط الضريبة المستحقة عن ثلاثة أيام طبقاً للمعدلات إنتاج المنشأة .

مادة ٤٠ - تحصل الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة للمصالحة بمقتضى هذا القانون طبقاً لأحكام قانون المجز الإداري والأحكام المنصوص عليها فيه .

الباب العاشر

موظفو المصالحة وواجباتهم

مادة ٤١ - لموظفي المصالحة الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ولهم معاينة المعامل والمصانع والمخازن المرخص بها طبقاً لأحكام هذا القانون وأى معمل أو مصنع أو مخزن أو منشأة تباشر نشاطها في ساع خاضعة للضريبة .

مادة ٢٤ - لموظفي المصلحة من لهم صفة الضبطية القضائية الحق في الاطلاع على الدفاتر والسجلات ، كما يجوز لهم في جميع الأحوال بإذن كنابي بموافقة رئيس المصلحة أو من ينيبهأخذ عينات من السلع لتحليل أو الفحص .

وتسري أحكام هذه المادة على المنشآت التي تنتج أو تستورد أو تجرب في سلع تخضع لهذه الضريبة .

الباب الحادى عشر

الرقابة

مادة ٣٤ - للصلاحية الحق في تعين مندوبي عنها للرقابة المباشرة بتصانع الإنتاج والمعامل لمراجعة الكميات المنتجة والمسحوبة منها والتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ويكون هؤلاء الموظفين حق الاطلاع على القيودات والدفاتر .

مادة ٤٤ - لا يجوز بغير إذن من المصلحة فرض اختام الرصاص أو الأحزمة الموضوعة بمعرفة المصلحة على الطرود أو الأجهزة أو وسائل التعبئة أو المعامل أو المصانع أو المخازن .

مادة ٥٤ - لا يجوز بغير ترخيص وطبقا للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية أن ينقل من بلدة إلى أخرى كمية من الكحول أو السوائل الكحولية أو الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على نسمس لترات من الكحول الصرف سواء كانت تلك الكمية مستوردة من الخارج أو منتجة محليا .

ويعطى الترخيص المذكور بعد التحقق من أنها خالصة الضريبة .

مادة ٦٤ - لا يجوز إجراء عمليات تحويل الكحول المنقى إلى كحول للوقود أو للصناعة إلا طبقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون

كما يحظر استعمال الكحول المحول في تحضير المشروبات أو صناعة الروائح المطربة أو الأدوية أو المواد الغذائية ويحظر أو ينزع من الكحول المحول كل المواد المحولة أو بعضها أو أن تضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل في الرائحة أو الطعم أو اللون ويحظر كذلك بيع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع أو حيازته إذا كانت تنقص درجة الكحولية عن الدرجة التي تحددها المواصفات القياسية المصرية .

الباب الثاني عشر

المخالفات وعقوباتها

مادة ٧٤ — يعاقب بغرامة مقدارها عشرة جنيهات وذلك في حالة مخالفة أي الإجراءات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٨٤ — مع عدم الإخلال بما تقرره أية قوانين أخرى من عقوبات أشد تعاقب بغرامة لانهيار عن خمسة وعشرين جنيها ولا تتجاوز مائتي جنيه فضلاً عن الضريبة المستحقة في الأحوال الآتية :

١ — تقديم بيانات خاطئة عن قيمة السلع الخاضعة للضريبة إذا ظهرت فيها زيادة لا تجاوز ٢٠٪ عملاً ورد بالأقرار .

٢ — تقديم بيانات خاطئة عن كميات الساع إذا ظهرت فيها زيادة لا تجاوز ٥٪ عملاً ورد بالأقرار .

٣ — عدم تمكين موظفي المصلحة من القيام بواجباتهم وممارسة اختصاصاتهم في التفتيش والمعاينة والمراجعة والاطلاع على المستندات .

٤ — عدم الاحتفاظ بالسجلات وما في حكمها خلال المهلة المحددة في هذا القانون أو الامتناع عن تقديمها .

٥ — مخالفة أي حكم من أحكام المواد ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١ من هذا القانون .

مادة ٩٤ — يعاقب بغرامة لانهيار عن ربع الضريبة غير المسددة ولا تزيد على مثلها بحد أدنى خمسة وعشرون جنيها في الأحوال الآتية :

١ — تقديم بيانات خاطئة عن قيمة السلع الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إذا ظهرت فيها زيادة تجاوز ٢٠٪ عن ما ورد بالأقرار .

٢ — تقديم بيانات خاطئة عن كميات الساع إذا ظهرت زيادة تجاوزه ٥٪ عملاً ورد بالأقرار .

مادة ٥٠ — تفرض غرامة لانهيار عن مثل الضريبة غير المسددة ولا تزيد على مثلها بالإضافة إلى الضريبة المستحقة إذا ظهر عجز أو زيادة في السلع المودعة بمخازن الإيداع العامة أو الخاصة أو بالمناطق الحرة وفق الشروط والأوضاع المقررة بالمادة (٣٢) .

مادة ٥١ — تفرض غرامة تعادل الضريبة المقررة على السلع الخاضعة للضريبة وذلك عند نقلها من بلدة إلى أخرى دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٤٥) .

مادة ٥٢ — عند تعدد المخالفات تفرض الغرامات عن كل مخالفة على حدة ومع ذلك يكتفى بالغرامة الأشد إذا كانت المخالفات مترتبة إرتباطا لا يقبل التجزئة .

الباب الثالث عشر

التهرب من الضريبة وعقوباتها

مادة ٣٥ — مع عدم الالخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب كل من قام بالتهرب من الضرائب أو شرع في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الفاعلين والشركاء بالتضامن بالضريبة المستحقة ويعتبر العقويض لا يتجاوز ثلاثة أمثال الضريبة .

وإذا تعمد تغذير الضريبة قدرت المحكمة التعويض بما لا يجاوز ألفين وخمسين جنيه (٢٥٠٠ جنيه) ومصادرة السلع التي تتحقق التهرب من ضريبتها — وفي حالة عدم ضبط السلع يحكم بما يعادل قيمتها .

ويحكم بمصادرة السلع المهربة أو التي شرع في تهريبها والآلات والمواد المستعملة في إنتاج السلع وتهريبها .

كما يجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل التي استخدمت في التهرب وفي حالة العودة يضاعف الحد الأقصى للتعويض .

مادة ٤٥ — يعتبر في حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٥ .

١ — سحب السلعة الخاضعة للضريبة من مصانع ومعامل انتاجها أو من مخازن الإيداع العامة أو الخاصة أو من المنطقة الحرة دون سداد الضريبة المستحقة على الوجه المبين في القانون .

- ٢ - استبدال الساع المودعة بخازن الایداع والمناطق الحرة باخرى بصورة تعرض حق الدولة في الضريبة للضياع .
- ٣ - انتاج السلع الخاضعة لضريبة في غير الأماكن المرخص بها .
- ٤ - حيازة السلع الخاضعة لضريبة سواء كانت محلية أو مستوردة بغرض التجارة دون أن تكون مصححة بمستندات أو ملصقات أو أختام تفيد سداد الضريبة المستحقة عليها .
- ٥ - إخفاء المستندات أو السجلات أو تقديم مستندات أو سجلات منزورة أو مصطنعة أو وضع علامات أو أختام كاذبة أو إخفاء البضائع .
- ٦ - استرداد الضريبة السابق سدادها بدون وجه حق باحدى الطرق المنصوص عليها بالبند السابق من هذه المادة .
- ٧ - نقل الساعة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون من بلدة إلى أخرى دون سداد الضريبة المستحقة عليها .
- ٨ - استعمال السلع المعفاة في غير الأغراض التي ألغت من أجلها أو التصرف فيها دون سداد الضريبة المستحقة عليها .
- ٩ - استعمال الكحول المحول في تحضير المشروبات أو صناعة الروائح العطرية أو الأدوية أو المواد الغذائية .
- ١٠ - تحويل الكحول المحول إلى كحول نقى .
- ١١ - عدم الإفراج عن الضريبة المستحقة ودورتها في المواجهة المحددة .
- مادة ٥٥ - لا يمنع من توقيع العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة عدم ضبط الساعة أو وسائل النقل موضوع الجريمة .
- مادة ٥٦ - لا يجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب من الوزير أو من ينيبه .
- ويجوز للوزير أو من ينيبه التصالح في جرائم التهريب وذلك قبل صدور الحكم مقابل سداد الضريبة المستحقة وما لا يقل عن نصف التعويض المطالب به .

وفي حالة صدور الحكم وقبل صدوره نهائياً يجوز التصالح مقابل سداد الضريبة والتعويض كاملاً .

ويجوز أن يتضمن التصالح التنازل عن المضبوطات للملحة أو استردادها مقابل سداد مالم يقل عن ربع قيمتها وفي حالة عدم ضبط السلعة يتعين سداد قيمتها عند التصالح .

ويترتب على التصالح انقضاض الدعوى العمومية ووقف السير في إجراءات التقاضي وإلغاء ما يترتب على ذلك من آثار .

الباب الرابع عشر

التصريف في المضبوطات وتوزيع الغرامات

مادة ٥٧ — للصاحة التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بعاصرتها أو تؤول إليها نتيجة التصالح وذلك وفقاً للقواعد التي يحددها الوزير .

ويجوز للصاحة أن تصرف قبل صدور الحكم في المضبوطات القابلة للتلف أو التفاصان أو الفقد كذلك يكون لها الحق في إعدام السلع المحظور تداولاًها أو الضارة بالصحة العامة أو التي يخشى من طرحها للبيع على أمن وسلامة المواطنين وذلك بعد استطلاع رأي الجهات الفنية المختصة .

مادة ٥٨ — تخصص نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من حصيلة الغرامات والتعويضات المحصلة وقيم الأشياء المصدرة المتنازل عنها ، وتوزع هذه النسبة وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير وذلك على المرشدين والضابطين ولمن عاونوا في الغيريط واستيفاء الإجراءات وعلى الخدمات الاجتماعية الخاصة بالعاملين بالملحة .

الباب الخامس عشر

أحكام عامة

مادة ٥٩ — مع مراعاه نص المادة (٢) من هذا القانون ، تسرى بالنسبة للسلع المستوردة الخاضعة للضريبة المقررة بهذا القانون أحكام المخالفات والتهرب والتصرف في المضبوطات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

مادة ٦٠ — يجوز إسقاط الديون المستحقة لصالحة على المترتب بالضريبة وذلك في الأحوال الآتية .

- ١ — إذا قضى نهائيا بافلاسة ، وأوقفت التفليسية .
- ٢ — إذا غادر البلاد لمدة عشر سنوات بغير أن يترك أموالا .
- ٣ — إذا ثبت عدم وجود مال يمكن التنفيذ عليه لدى المدين .
- ٤ — إذا توفي عن غير تركه .

كل ذلك بشرط أن يكون الدين قد استحق قبل صدور هذا القانون .

وتحتتص بالإسقاط لجان تشكل بقرار من الوزير تعتمد توصياتها بقرار من رئيس المصلحة .

مادة ٦١ — يستبدل بعبارة مصلحة الضرائب على الإنتاج والأعمال أيها وردت في القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها عبارة مصلحة الضرائب على الاستهلاك .

مادة ٦٢ — لصالحة الاسترشاد بالبيانات التي تحصل عليها من مصلحة الضرائب من المؤلين الخاضعين لهذا القانون بغرض مكافحة التهرب ، وعلى الدائمين بالصالحة المحافظة على صريحة هذه البيانات .

مادة ٦٣ — تحدد بقرار من الوزير المبالغ التي تحصلها المصلحة ثمناً لأخنام الرصاص أو مقابل الخدمات التي يقوم بها موظفو المصلحة .

مادة ٦٤ — فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون تطبق القواعد والإجراءات السارية لحين صدور اللائحة التنفيذية في الموعد المحدد لها في قانون الإصدار .

الخدول المرافق لقانون الضريبة على الاستهلاك

الصيغ	الضريبة على المستورد	النوع	
		فئة الضريبة	النوع
١	الوحدة	مليم جنيه	مليم جنيه
٢	الطن الصافي	٧٧	٧٧
٣	الطن صافي	١٠٠	١٠٠
٤	طن	»	»
٥	طن صافى	»	»
٦	طن صافى ومحرون	»	»
٧	غير محضر	»	»
٨	غير محضر ومحرون	»	»
٩	بن، قشور بن وغلالة :		
١٠	١ - غير محضر	»	»
١١	٢ - محضر ومحرون	»	»
١٢	شاي :		
١٣	(أ) الشاي المطر (بجمودية)	٣٦٢	٣٦٢
١٤	(ب) شاي موزع بالبطاقات التموينية	٧٥٦	٧٥٦
١٥	(ج) شاي مستورد معيناً عادي	٢٩٢	٢٩٢
١٦	(د) شاي مستورد معيناً فاخر	٦٦٢	٦٦٢
١٧	(ه) عبيره	١١٦٦	١١٦٦
١٨	قطن قائم	٢٨٠	٢٨٠
١٩	دقيق فاخر أو محمر مستورد

الضررية على المبيع الحال	فائدة الضريبة	الوحدة	فائدة الضريبة	الوحدة	الصنف
نسبة الضريبة على المبيع الحال	نسبة الضريبة	الوحدة	نسبة الضريبة	الوحدة	الصنف
نسبة الضريبة على المبيع الحال	نسبة الضريبة	الوحدة	نسبة الضريبة	الوحدة	الصنف
نسبة الضريبة على المبيع الحال	نسبة الضريبة	الوحدة	نسبة الضريبة	الوحدة	الصنف
نسبة الضريبة على المبيع الحال	نسبة الضريبة	الوحدة	نسبة الضريبة	الوحدة	الصنف
نسبة الضريبة على المبيع الحال	نسبة الضريبة	الوحدة	نسبة الضريبة	الوحدة	الصنف
نسبة الضريبة على المبيع الحال	نسبة الضريبة	الوحدة	نسبة الضريبة	الوحدة	الصنف
نسبة الضريبة على المبيع الحال	نسبة الضريبة	الوحدة	نسبة الضريبة	الوحدة	الصنف
نسبة الضريبة على المبيع الحال	نسبة الضريبة	الوحدة	نسبة الضريبة	الوحدة	الصنف

بلسم جبنة

الكيلو جرام من
الدخان الخام
المدخل في صناعتها

-

٣٠.١. بجدل أدنى
٧٦٢ و ٩٦١ مليجاً
لكل كيلو جرام

مصنعين

الفحصة

(ج) المسعباير الشعيبة (التي يتم
تحديدها بقرار من وزير الصناعة
بالاتفاق مع الوزير)

(د) سيفوار وتبغ الغاريون و McKesson
وغيره مرسنروز

(ه) سيجار والتوكانى ودخان

والغاريون وغيره

(و) المعسل والشوق والمدغة ودخان
الشعير الملوط وغير المخلوط

الكيلو جرام من الدخان
الدخان الداخل في صناعتها

بلسم جبنة

بالنسبة للدخان
إنعام المستورد
لصياغة المنتج
الدخان من هذه
الأصناف يحصل

كيلو جرام كل
٤٧٥ و ٦٣٠ جرام
خاتم محنت حساب
المضريحة

المقدمة بالوصلات :

- (ج) زيوت تشكيم
 (ز) زيوت تشكيم
 (ح) محضرات التشحيم (شودرات معدنية أساسها الزيت)

الطن

»

ـ ٠٠٥

ـ ٠٠٦

ـ ٠٠٧

ـ ٠٠٨

ـ ٠٠٩

ـ ٠٠١٠

ـ ٠٠١١

ـ ٠٠١٢

ـ ٠٠١٣

ـ ٠٠١٤

ـ ٠٠١٥

ـ ٠٠١٦

ـ ٠٠١٧

ـ ٠٠١٨

ـ ٠٠١٩

ـ ٠٠٢٠

ـ ٠٠٢١

ـ ٠٠٢٢

ـ ٠٠٢٣

الطن

»

ـ ٠٠٥

ـ ٠٠٦

ـ ٠٠٧

ـ ٠٠٨

ـ ٠٠٩

ـ ٠٠١٠

ـ ٠٠١١

ـ ٠٠١٢

ـ ٠٠١٣

ـ ٠٠١٤

ـ ٠٠١٥

ـ ٠٠١٦

ـ ٠٠١٧

ـ ٠٠١٨

ـ ٠٠١٩

ـ ٠٠٢٠

ـ ٠٠٢١

ـ ٠٠٢٢

ـ ٠٠٢٣

الطن

»

ـ ٠٠٥

ـ ٠٠٦

ـ ٠٠٧

ـ ٠٠٨

ـ ٠٠٩

ـ ٠٠١٠

ـ ٠٠١١

ـ ٠٠١٢

ـ ٠٠١٣

ـ ٠٠١٤

ـ ٠٠١٥

ـ ٠٠١٦

ـ ٠٠١٧

ـ ٠٠١٨

ـ ٠٠١٩

ـ ٠٠٢٠

ـ ٠٠٢١

ـ ٠٠٢٢

ـ ٠٠٢٣

الطن

»

ـ ٠٠٥

ـ ٠٠٦

ـ ٠٠٧

ـ ٠٠٨

ـ ٠٠٩

ـ ٠٠١٠

ـ ٠٠١١

ـ ٠٠١٢

ـ ٠٠١٣

ـ ٠٠١٤

ـ ٠٠١٥

ـ ٠٠١٦

ـ ٠٠١٧

ـ ٠٠١٨

ـ ٠٠١٩

ـ ٠٠٢٠

ـ ٠٠٢١

ـ ٠٠٢٢

ـ ٠٠٢٣

الطن

»

ـ ٠٠٥

ـ ٠٠٦

ـ ٠٠٧

ـ ٠٠٨

ـ ٠٠٩

ـ ٠٠١٠

ـ ٠٠١١

ـ ٠٠١٢

ـ ٠٠١٣

ـ ٠٠١٤

ـ ٠٠١٥

ـ ٠٠١٦

ـ ٠٠١٧

ـ ٠٠١٨

ـ ٠٠١٩

ـ ٠٠٢٠

ـ ٠٠٢١

ـ ٠٠٢٢

ـ ٠٠٢٣

الطن

»

ـ ٠٠٥

ـ ٠٠٦

ـ ٠٠٧

ـ ٠٠٨

ـ ٠٠٩

ـ ٠٠١٠

ـ ٠٠١١

ـ ٠٠١٢

ـ ٠٠١٣

ـ ٠٠١٤

ـ ٠٠١٥

ـ ٠٠١٦

ـ ٠٠١٧

ـ ٠٠١٨

ـ ٠٠١٩

ـ ٠٠٢٠

ـ ٠٠٢١

ـ ٠٠٢٢

ـ ٠٠٢٣

الطن

»

ـ ٠٠٥

ـ ٠٠٦

ـ ٠٠٧

ـ ٠٠٨

ـ ٠٠٩

ـ ٠٠١٠

ـ ٠٠١١

ـ ٠٠١٢

ـ ٠٠١٣

ـ ٠٠١٤

ـ ٠٠١٥

ـ ٠٠١٦

ـ ٠٠١٧

ـ ٠٠١٨

ـ ٠٠١٩

ـ ٠٠٢٠

ـ ٠٠٢١

ـ ٠٠٢٢

ـ ٠٠٢٣

الطن

»

ـ ٠٠٥

ـ ٠٠٦

ـ ٠٠٧

ـ ٠٠٨

ـ ٠٠٩

ـ ٠٠١٠

ـ ٠٠١١

ـ ٠٠١٢

ـ ٠٠١٣

ـ ٠٠١٤

ـ ٠٠١٥

ـ ٠٠١٦

ـ ٠٠١٧

ـ ٠٠١٨

ـ ٠٠١٩

ـ ٠٠٢٠

ـ ٠٠٢١

ـ ٠٠٢٢

ـ ٠٠٢٣

الطن

»

ـ ٠٠٥

ـ ٠٠٦

ـ ٠٠٧

ـ ٠٠٨

ـ ٠٠٩

ـ ٠٠١٠

ـ

أَبْرُوكِي الْمَرْأَةِ كَلْمَانْ كَلْمَانْ كَلْمَانْ كَلْمَانْ كَلْمَانْ

وَالْمُؤْمِنُونَ
يَعْلَمُونَ
أَنَّمَا يُعَذَّبُ
الْمُجْرَمُونَ
أَنَّمَا يُعَذَّبُ
الْمُجْرَمُونَ

الصنف	الخريطة على المسودة	الخريطة على المنتج الحالى
الوحدة	فئة الخريطة	فئة الخريطة
جنيه	جنيه	جنيه
مليم	مليم	مليم
القبيحة	القبيحة	القبيحة
كيلو جرام	كيلو جرام	كيلو جرام
نحو طاباف تسبجية تركية واصطناعية مستمرة ...	نحو طاباف تسبجية تركية واصطناعية مستمرة ...	نحو طاباف تسبجية تركية واصطناعية مستمرة ...
خيوط من حصارك ومن وبر (ناعم أو خشن) أو من شعر ...	خيوط من حصارك ومن وبر (ناعم أو خشن) أو من شعر ...	خيوط من حصارك ومن وبر (ناعم أو خشن) أو من شعر ...
إذا كل سعر المطر من ١ جنيه إلى أقل من ٣ جنيه ...	إذا كل سعر المطر من ١ جنيه إلى أقل من ٣ جنيه ...	إذا كل سعر المطر من ١ جنيه إلى أقل من ٣ جنيه ...
المطر	المطر	المطر
٠٠٥	٠٠٣	٠٠٣
«	«	«
٨٠٠	٦٠٠	٦٠٠
كيلو جرام	كيلو جرام	كيلو جرام
ألفاف فصيرة من مولاد نسجية تركية واصطناعية تحصل	ألفاف فصيرة من مولاد نسجية تركية واصطناعية تحصل	ألفاف فصيرة من مولاد نسجية تركية واصطناعية تحصل

لِكَوْنَةِ الْمُؤْمِنِ مَعَنِ الْجَنَاحِيَّةِ وَالْمُؤْمِنِ بِالْأَكْبَارِ

٣٥	أدوات كريستال زجاجية للأدوة أو التواليت أو المكتب أو الزين داخل المنازل ولاستهلاك مماثلة وأجهزة وأصناف من كريستال للإذارة أو لصيانة المصايبق وابيرات
٢٠ . / .	مواند وآفوان الطهي تعمل بالبوتوجاز أو الغاز
٢٠ . / .	الشعلة الصغيرة
٢٠ . / .	الشعلة الكبيرة
٢٠ . / .	الفرن
٢٠ . / .	الشواية
٢٠ . / .	مخزن الأنسنةين
٢٠ . / .	الطبخة
٢٠ . / .	وحدات تكييف هواء محوية على مروحة يerk وتجهيزات لتعديل المراة والرطوبة بمقدمة في جسم واحد
الجهاز	المستورد :
جهاز حنى ٦٪ حصان	جهاز أكبر من ٦٪ حصان وأقل من ٢ حصان
جهاز	جهاز

٣ سخاّنات تعمل بالوقا جاز أو الغاز

٢٠٪

«

المستورد .
الحلي :

٧٥٠.
١٠٥٠.

الواحدة
«

١٧٠.
١٠٠.

الواحدة
«

٦٠٠.
٥٠٠.

الواحدة
«

٦٠٠.
٥٠٠.

الواحدة
«

غير مصلح

٦٠٠.
٥٠٠.

الواحدة
«

٦٠٠.
٥٠٠.

الواحدة
«

الجريدة الرسمية - العدد ٣١ تابع (٤) في ٣٠ يوليه سنة ١٩٨١ ٣٣

٣ -
٢٠٥٠.
١٠٥٠.

الواحدة
«

١٧٠.
١٠٠.

الواحدة
«

٦٠٠.
٥٠٠.

الواحدة
«

٦٠٠.
٥٠٠.

الواحدة
«

القيمة
الصرف

٣٠٪.
٣ -

الواحدة
«

٦٠٠.
٥٠٠.

عَلَى الْكِتَابِ كُلِّهِ
عَلَى الْمُخْرِجِ كُلِّهِ
عَلَى الْمُنْزِلِ كُلِّهِ
عَلَى الْمُنْزِلِ كُلِّهِ

الصنف	الوحدة	وحدة الضريبة على المستورد	الضريبة على المنتج المحلي
	الوحدة	وحدة الضريبة	ضريبة الضريبة
٤٤	كحول أثيل غير محول يبلغ درجة الكحولية ٨٪ فاكثر ليستخدم في صناعة العطور والكلوينيا ... " ... " ...	٧٥٠	اللتر الصرف
٤٥	(على أن يسلد ٣ جنيه على اللتر عند استلامه من المتبادر إليه الفرق بعد التأكد من استخدامه في صناعة العطور والكلوينيا) .	٧٥٠	اللتر الصرف
٤٦	كحول أثيل غير محول يبلغ درجة الكحولية ٨٪ فاكثر للأغراض الطبية (بشرط أن يتم توزيعه تحت إشراف وزارة الصحة)	٧٥٠	اللتر الصافي
٤٧	كحول محول من أعلى درجة للوقود ... " ... " ...	٧٥٠	اللتر الصافي
٤٨	كحول محول من أعلى درجة للوقود ... " ... " ...	٧٥٠	اللتر الصافي

نیز بـ غـبـ طـازـجـ، صـدرـ عـلـیـ وـلـیـ

